شبابيك

في السياسة الصحية

عبد الزهرة المنشداوي

لا جدال في ان المستشفيات الضخمة وكوادرها الطبية والصحية والخدمية يضاف اليها الاجهزة الطبية المختلفة وتكاليفها الباهضة كلها معدة لاستقبال المريض ومن ثم تقديم العلاج له سواء بوصفة الدواء او التداخل الجراحي الذي يجريه الاطباء على جسد المريض لاستئصال شأفة العلة التي يشكو منها.

ما ذكرناه يعني ان سياستنا الصحية لا تزال تعتمد على استقبال المرضى الذين تظهر عليهم العوارض وتستفحل لديهم علة المرض اما الذين لم تظهر عليهم العوارض وان كانوا مصابين فهم في مفاهيمنا اصحاء لايحتاجون لرعاية صحية ما داموا لم يسقطوا اعياء او يشكون من الم !!.

في كل عام يتقدم اطباء للحصول على شهادة التخصص في احد الفروع الطبية من خلال وزارة الصحة عندنا ،الملاحظ ان اغلب الطلبات بهذا الصدد تنحو منحى الحصول على التخصص في جراحة الاعضاء اما التخصص في الوقاية الصحية او تنقية البيئة مما يؤثر على صحة المواطن فربما لا تجد لهذا التخصص من اثر وان وجدت فنسبة المتقدمين لاتكاد تذكر .

اي ان المسار الصحي لدينا هو ان يقع المواطن فريسة المرض اولا لتأتي المعالجة والجراحة ثانيا هذا ان وجد من يعالجه كما يجب او وفر له الدواء من داخل المستشفى لا من الصيدلي الذي وحده من يقرر سعر قارورة الدواء وتوابعها .

تعد شريحة الاطباء عندنا ، او في اي بلد من البلدان من اكثر الشرائح ثراء بحكم حساسية المهنة التي يزاولونها ومما يؤسف له ان المستشفى او العيادة التي يزاول فيها الطبيب مهنته لا تقتصر حصوله على الاجر فقط بل تتاح له فرصة الحصول على مادة تجريبية يزاول عليها نظريته او مادة رسالته الطبية وهذه المادة هي روح وجسد المواطن الذي يوكل اليه دون ان يكون هناك قانون او حدود يمكن بها مساءلته ان اضر بالمواطن في مستشفاه او عيادته.

لا تزال اخلاقية البعض دون مستوى هذه المهنة الانسانية الخطرة فليس من المستغرب ابدا ان ينتحي الطبيب بمريضه جانبا ليساومه على ثمن العملية التي يجريها له مع انه مكلف بواجب من الدولة مقابل اجر متفق عليه ولايجوز له الاخلال بهذا العقد ومع ذلك ترى منه على هذه الشاكلة ليس بالقليل.او تجد من كلف بالعناية بالمريض من العاملين في المستشفى تمتد يده الى ادوية المريض للمتاجرة بها وان سأل المريض عن ادويته فالاجابة هي ان هذا الدواء يعتبر من الزوائد الطبية ولاحاجة له به !!ومن ثم يباع باسعار غالية من على بسطات الشارع او من(صيادلة) الارصفة الجدد.

في بدايات القرن الماضي قلة الاصابات بالامراض المختلفة في بريطانيا عزاها المهتمون بالصحة العامة الى استخدام شبكات مياه الشرب الصافي وخلصوا الى نتيجة ان الماء هو من اكثر الاوساط الناقلة للامراض في اي مجتمع كان وبتنقيته استطاعوا ان يقللوا من الاصابة بمختلف الامراض وبنسب عالية .

السياسة الصحية في البلدان الاخرى تتجه نحو الوقاية الصحية والاهتمام في البيئة واعطائها الاولية في ذلك ولكن سياستنا ما زالت الجلوس في المستشفى ،والعيادة لانتظار المريض لمعالجته اما المسببات للمرض فليست ذات شأن يذكر عند مؤسساتنا الصحية المريض والمرض هما مصدر ثروة للبعض من الذين تجردوا من الانسانية وباتت مهمتهم جمع المال والشهرة على حساب المواطن.

تقرير

الهدية رمز يقوّي الروابط الاجتماعية

هدايا الطفولة

هناك العديد من العادات والتقاليد توارثتها الأسر عن الأجيال السابقة، وقد ازدادت وتشعبت مع تقدم المجتمع، ومن هذه العادات والتقاليد تبادل الهدايا الرمزية والمادية بين الأسر، وهذا السياق من العادات له ايجابيات كثيرة وقليل من السلبيات.

مديحة جليل البياتي

وتبادل الهدايا على مختلف أنواعها يرتبط في مناسبات معينة مثل الخطوبة والزواج والولادة والتخرج من الجامعة أو أجراء عملية جراحية. هذا على مستوى الأفراد، أما المناسبات العامة مثل الأعياد ورأس السنة فهي أيضا يجري فيها التزاور وتبادل الهدايا. وأكثر زبائن هذه العادات والتقاليد هم النساء وربات البيوت فضلاً عن الطلاب، وهذا الميراث الاجتماعي لم يكن وليد الوقت الحاضر وإنما قديم قدم البشرية.

المواطن (بكر محمد) وهو موظف قال ان تبادل الهدايا والزيارات بين الأسر البغدادية شيء جيد ومفيد، خاصة في العيد، لتعزيز روح المحبة والتسامح والتعاون بين الأسر. وأضاف أن هذه التقاليد لم تكن جديدة وإنما قديمة تشد وشائج العلاقة بين المواطنين وتقربهم إلى بعضهم البعض. والهدية يجب أن تكون رمزية أكثر مما تكون مادية ومكلفة. وأن لا يكون تبادل الهدايا ميدانا للتنافس والمباهاة والمغالاة لأن في هذه الحالة تكون قد خرجت عن العامل الإنساني إلى العامل المادي التجاري. بينما تقول المعلمة (مها عادل) عن هذا النمط من التقاليد: لدي ثلاثة أولاد وكل مناسبة يمرون بها مثل عيد الميلاد أو النجاح تأتيهم هدايا رمزية من خالاتهم وعماتهم. وفي المقابل أقوم بإرجاع هذا الفضل عندما تكون لديهم مناسبات. وطبيعي الأطفال يفرحون في هذه المناسبات كما يفرحون بالهدايا التي يحصلون عليها، ومثل هذا العرف شيء مفضل، لأنه يقرب بين الأسر ومؤشر على وجود مشاركة وتضامن سواء كانت المناسبة فرحا أو حزنا، مع الفارق أن الأخيرة لا تقدم فيها الهدايا وإنما المواساة. المهم في ذلك أن لا نستغل هذه المناسبات لأثقال ميزانية الأسر، بمعنى آخر أن لا تكون الهدايا بالوزن نفسه من الأهمية أو السعر. صحيح بعض الأسر تتباه بكمية ونوعية الهدايا التي تقدمها وبالتالي تطمح إلى أن تستلم هدايا بالقيمة نفسها وهذه حالة تخرج الغاية من تبادل الهدايا. والهدايا المتبادلة تقوي الصلة والترابط بين العوائل التي ترتبط بعلاقة قوية، وعادة تكون هذه المناسبات الاجتماعية بين الشباب ، وخاصة البنات، والهدية لا تقدر بثمنها المادي بمقدار ما تقيم بقيمتها الاعتبارية.

وتتبنى الرأي نفسه المواطنة (أم داليا): تبادل الهدية يقوي الروابط الاجتماعية والإنسانية، وتعني الشعور بالأخوة والمودة بين المواطنين. آخر هدية قدمتها كانت لاحدى الأسر التي جاءت من أداء العمرة وهي عبارة عن مجموعة من الشراشف مقابل ذلك قدمت لي الأسرة المعنية آثارا من بيت الله. وهذه الهدية رمزية ذات ارتباط روحي وديني، وهناك قول شعبي(أنا غنية وأحب الهدية) وهذا يفسر معنى تأثير الهدية على الشخص. المواطنة (سارة البياتي) مدرسة احتفلت بخطوبتها قبل فترة وجيزة قالت عن موضوع الهدايا: تبادل الهدايا شيء جميل ومريح للنفس ويشعرك بان الآخرين قريبون من شعورك وأحاسيسك. والهدية ليست بثمنها، وإنما بقيمتها الاعتبارية. فهدية بقيمة ألف دينار على سبيل المثال يكون لها بالغ الأثر على الشخص.

الفنانة التشكيلية (علا محمود) ترى في تبادل الهدايا تعبيراً عن الحب والامتنان للشخص المقابل وعادة ما تكون بين الأشخاص، سواء كانوا ذكوراً أم إناثا ومن الكبير إلى الصغير ، شرط ألا تثقل كاهل الأسرة المادي. بعض الأحيان تكون الهدايا عبارة عن قالب كيك أو علبة حلويات أو باقة من الورد وحسب المناسبة ومع هذا يكون لها تأثير روحي كبير على الأفراد. المواطنة (لينا أيوب) حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد تعمل في القطاع الخاص قالت: شيء جيد أن تتبادل الأسر التي ترتبط بعلاقة قربى الهدايا في مناسبات وأيام معينة يمر بها الفرد وليس بالضرورة أن تكون الهدايا المتبادلة بالقيمة المادية نفسها وفي بعض الأحيان تعبر وردة جميلة تقدم للطرف الثاني اكثر مما تعبر عنه مئات الكلمات المكتوبة. تبادل الهدايا عامل اجتماعي يضفي السعادة والفرح على الشخص الثاني وتجعله يشعر بأنه يحظى بالاحترام والتقدير من زملائه أو زميلاته. الهدايا ينبغي ان تكون مناسبة للحدث، فمثلاً هدايا الزواج تكون في الغالب من أدوات المطبخ أو حاجيات البيت الجديدة، وقد تكون ملابس. وهدية الطالب الناجح هو ما يمكن أن يستفيد منه الطالب في حياته الدراسية. وفي أعياد الميلاد (قالب كيك) أو باقة ورد وما شابه ذلك .

المواطن (رامي عبد الخالق) أستاذ جامعي قال: تبادل الهدايا في المناسبات ظاهرة اجتماعية قديمة وتختلف من مجتمع إلى آخر. ففي الوقت الذي قد تنعدم في المجتمعات الريفية والقروية فهي تزدهر في المجتمع المدني وبين الطبقات المتعلمة والمتحضرة، وهذا شيء طبيعي نتيجة للتفاعل والاختلاط الذي ينتج من خلال العمل أو من خلال المقاعد الدراسية.

وأخيراً نقول ان اغلب الأشخاص الذين جرى اللقاء بهم لمعرفة وجهة نظرهم بشأن تبادل الهدايا سواء كانت رمزية أو مادية، وفي مختلف المناسبات، يعتبرون الطقوس الاجتماعية هذه شيئا جيدا يعبر عن الالفة والمودة وتبادل المشاعر بين المواطنين، لكنها اذا ما بولغ فيها فستثقل كاهل الأسرة بالتأكيد.

شكاوى

سوبر أمبير

يشكو اهالي محلة ١٠٢ شارع السعدون من الغلاء الفاحش في

سعر الامبير الكهربائي الذي يبيعه عليهم اصحاب المولدات الاهلية حيث يبلغ سعره (١٥) ألف دينار ، كما ان عدد ساعات التشغيل اليومية يبلغ سبع ساعات فقط... ويقول المواطن محمود القدسي : يعود السبب في ذلك الى طبيعة السكن المزدوجة في المنطقة حيث ينتشر عدد كبير من المطابع في المنطقة والتي تستطيع الدفع بوصفها مشاريع صناعية منتجة ، فيما يتحمل المواطنون الساكنون اعباء ذلك .. كما ان المجلس البلدي لم يحرك ساكنا على الرغم من علمه بوطأة هذه المشكلة على سكان المنطقة وجلهم من محدودي الدخول من خلال المناشدات المستمرة ، فهل من يسمع الشكوى؟

محلة ٣٢٧ تشكو الوكيل

في رسالة بعث بها المواطن علي هاشم من سكنة منطقة حي أور محلة٣٢٧ يقول فيها : فرح الصائمون بتصريحات بعض المسؤولين في وزارة التجارة عن زيادة متوقعة في مفردات البطاقة التموينية بمناسبة شهر رمضان ، ولكن يبدو ان التصريحات شيء والواقع شيء آخر ، فبعد مرور اكثر من خمسة ايام على بدء شهر الصوم الفضيل ، لم يصل من مفردات الحصة التموينية الى وكيل المنطقة سوى نصفها ، وعملا بالحكمة القائلة (عصفور باليد ..) طالب المواطنون بأستلامها غير ان الوكيلة رفضت بدعوى انها لاتسلمها الا بعد ان تكتمل الحصة ..، فمتى كانت قد اكتملت سابقا حتى يمكن للمواطن ان يطمئن لانتظار اكتمالها؟!

المحلة ٨٢٤ تشكو النفايات

يشكو سكنة المحلة ٨٢٤ في الدورة من مشكلة تعثر نقل النفايات والازبال من المحلة بصورة منظمة ويذكرون في الرسالة التي بعثوا بها ان سيارة نقل النفايات المخصصة لمحلتهم لا يرونها الا في اوقات متباعدة ما يساعد على تراكم الازبال في دور المواطنين اضافة الى ان العاملين لايؤدون العمل المنوط بهم الا مقابل اجر يدفعه المواطن ويطالبون دائرة بلدية الدورة بحل هذه المشكلة مع عمال النظافة وسيارة نقل النفايات .

التيار الكهربائي ينقطع عنهم

تشكو العديد من مناطق الدورة من عدم انتظام التيار الكهربائي المجهز لدورهم ويعتقدون بأن هناك علاقة ما بين انتظامه وبين العاملين الموكل اليهم ادارته اذ انهم ما ان تم نقل العاملين في الدوائر المسؤولة والمجيء بفريق اخر شاب التيار الكهربائي الانقطاع المستمر بالعكس عما كان عليه من انتظام هذا اضافة الى ان منطقة البوعيثة المقابلة تتمتع بتيار كهربائي مستمر.

اشارة

السمنت المستورد بلا مواصفات عالمية

عبد الامير حسين الكناني

تعد صناعة السمنت العراقية من الصناعات الرائدة الوطنية المهمة لما تمثله من مادة رئيسية في مرحلة الاعمار كما تعد ركيزة اساسية من ركائز السوق المحلية وحاجة دوائر الدولة من خلال اقامة المشاريع واعادة اعمار البنى التحتية للبلد . وصناعة السمنت العراقي من اقدم الصناعات الثقيلة في البلاد ومشهود لها بالجودة والنوعية الممتازة ذلك لأنه يتطابق مع المواصفات البريطانية التي تعد من المواصفات العالمية ، كما ان السمنت العراقي يكتسب تلك المواصفات كونه يخضع لسلسلة دقيقة من الفحوصات المختبرية والرقابية ، وقد اشادت به الكثير من المختبرات ومراكز التقييس والسيطرة النوعية خصوصا متانته وجودته . ومعروف ان السمنت مادة اساسية في جميع مراحل البناء ومنها بناء الجسور و والكتل الكونكريتية واحواض المياه الكبيرة ، فضلا عن بناء المدارس والدوائر والمستشفيات ، ويفضل استخدام السمنت العراقي في اغلب المشاريع التي تقوم بها دوائر الدولة ومقاولو القطاع الخاص لمتانته ومقاومته جميع انواع الاملاح وخصوصا الاملاح الكبريتية.

بعد سقوط نظام الاستبداد وانفتاح الحدود وانعدام وجود الجهات الرقابية والمختبرية دخلت السوق العراقية انواع كثيرة من السمنت بماركات وعلامات كثيرة ، حيث استغل البعض من التجار ورجال الاعمال تلك الظروف واغرقوا السوق المحلية بتلك الماركات الرديئة التي اثبتت رداءتها الفحوصات المختبرية التي وجدت ان نوعين فقط من مجموع تسعة انواع حصلت على تقييم الصلاحية .

ان الاقبال على استعمال السمنت المستورد يشكل خللا فادحا لأنه لايحمل المواصفات القياسية العالمية ، والمواطن يقبل عليه لأن سعره في السوق ادنى قليلا من سعر السمنت العراقي من غير ان يحتسب لحجم الاضرار التي يمكن ان تحدثها رداءة السمنت المستورد مستقبلا من مثل انهدام مدرسة على تلاميذها او انهيار جسر على الناس او وقوع عمارة على ساكنيها او سقوط سقف منزل على عائلة او اطفال ..

السمنت المستورد لايعتمد عليه زمنيا ذلك لأنه غير مؤمن عليه ، وقد اثبتت التجربة انهيار مدرسة في واحدة من المحافظات ولحسن حظ تلاميذها انهم كانوا في عطلتهم الصيفية مايدل على ان الابنية التي يستخدم فيها ذلك السمنت عرضة للانهيار الاكيد . ومن على هذه الصفحة من جريدتنا الغراء نناشد المسؤولين في وزارة الصناعة والمعادن وجميع الجهات ذات العلاقة التدخل في منع تدفق هذا السمنت حرصا على سلامة ارواح العراقيين اولا وحماية لمنتوجنا الوطني البالغ الجودة.

من الشارع

من حكايات (الكيا)

بغداد / احمد نوفل

تعد سيارة الاجرة (الكيا) مصدرا مهما لمختلف الحكايات ،السياسية والاجتماعية ولابد لمتصيد حكايات (الكيا) من ان يصغي جيدا للركاب وهم يتناقلون العديد منها والبعض شهود احياء لها.

كان يجلس ورائي شابان في حوالي العقد الثالث من العمر ويبدو ان (الكيا) اتاحت لهما لقاء بعد فراق، فراحا يتحدثان مختلف الاحاديث وجلب انتباهي قول احدهما انه استطاع وبعد مرور سنتين الحصول على فرصة عمل رفي وزارة مهمة.

مايهم ان الصديق اخبر صديقه بانه قد بلغ قبل سنة بأنه لن يصرف له الراتب الشهري مع صحة وثائق معاملته وصدور امر الوزير بتعيينه ومن ثم امر مباشرته لعدم وجود تخصيصات مالية!!

لكنه استعان بصديق ذكر له ان هناك من يستطيع حل هذه المعضلة ولكن مقابل التنازل عن راتب شهري واحد !!وتمت الصفقة على هذا الاساس وذهبت الى الوزارة المعنية بمعية اخر طلب من المسؤول ان يريه جدوال الرواتب لمنتسبي االوزارة فاستفسر هذا المسؤول عن الاسم وعندما ذكرته له راح يقلب بجداول الاسماء التي امامه وعندما وصل للاسماء التي يقع الحرف الاول من اسمي ضمنها لم يفتح الورقة على سعتها بل طوى اسفلها وذكران اسمي غير موجود لكن مرافقي قال له انه راى الاسم وفتح الورقة بحركة تبدو تلقائية وظهر اسمي ومقدار راتبي لكن المستلم غيري! فمثل المسؤول دور الذي فوجئ بذلك لكننا قلنا له ان ذلك جائز ولا حاجة للرواتب المصروفة سهوا للغير بل ما يهم هو وجود الاسم ضمن قوائم الرواتب .

يبدو ان الفساد والاسماء الوهمية في الوزارات والاستحواذ على المال العام بالطرق غير المشروعة ما زال سيد الموقف فيها ،والقول أن الفساد الاداري قد حجم لايمكن الاخذ به فبعض المسؤولين مع الاسف لايزال يجد في المواطن المسكين فريسته منطلقا من ان مفهوم الفساد يعني سرقة اموال الدولة اما سرقة راتب من منتسب فليس بالفساد الذي يعاقب عليه القانون .والسؤال الى متى نبقى مع هكذا مسؤولين واين دور المفتش العام في الكشف عن من يأكل قوت المواطن ويثرى على حسابه ؟!

كاريكاتير..... عادل صبري